

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٢/رجب/١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٨/١٧ برئاسة القاضي الاقدم السيد احمد محمود الجليلي وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندی وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المسأونين بالقضاء بلسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميزان - المدعى عليه الأول السيد وزير العدل - إضافة لوظيفته

المدعى عليه الثاني السيد وزير المالية - إضافة لوظيفته

المميز عليه - المدعى السيد خالد نايجي شاكر

أدعى المدعى - المميز عليه - بالمدعى المرقمة ٢٠٠٤/١٠٢ المقامة من قبله في محكمة القضاء الإداري أنه أحيل على التقاعد بموجب الأمر القضائي الصادر بتاريخ ٢٠٠٤/١/١٢ بعد (١٨/٩٢٩/٥/١٠) لإكمال السن القانوني على أن تنفذ الإحالة على التقاعد من ٢٠٠٣/١٢/٣١ وقد جرى تعديل الأمر القاضي المذكور بأمر قضائي لاحق بعد (٩٦) وبتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٤ الذي اعتبر نفاذ الإحالة على التقاعد من تاريخ الانفكاك وقد تم ذلك بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالأمر الإداري الصادر من رئاسة هيئة الإشراف العدلي المرقم ١/١١ م والمؤرخ ٢٠٠٤/٢/١٠ وأنه استلم راتبه لشهر كانون الثاني وعشرة أيام من شهر شباط/٢٠٠٤ وفقاً لنظام الرواتب الجديد للقضاة، إلا أن وزارة العدل طلبته بإعادة المبالغ المصروفة له مستنده بذلك إلى تقرير ديوان الرقابة المالية، بوزارة المالية، المرقم (٧٤١٧) والمؤرخ ٢٠٠٤/٨/٥ كما جاء بكتابها المرقم (١٩٣٧) في ٢٠٠٤/٨/١٢، بحجة إن الإحالة على التقاعد في ٢٠٠٣/١٢/٣١ لإكمال السن القانوني وعدم وجود سند قانوني لتأجيل الانفكاك، وقد نظم من القرار المذكور - وأن وزارة العدل ومجلس القضاء، أيدا استحقاقه للمبالغ المصروفة له بعد تاريخ الأحاله والانفكاك، غير أن وزارة المالية لم توافق على ذلك وحيث أنه خلال الفترة من تاريخ صدور قرار الإحالة ولغاية تاريخ الانفكاك في ٢٠٠٤/٢/١٠ مارس عمله القضائي وان

المادة (٤٥) من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ تشير إن رواتب الأجازات تصرف على أساس الراتب الذي كان الموظف يتقاضاه بتاريخ إحاله لذا فهو مشمول بنظام الرواتب الجديد، عليه فإن مطالبة المدعى عليهما (المميزان) له لا سند لها من القانون، يطلب دعوتها للمرافعة وإصدار الحكم بإلغاء أوامر المطالبة الصادرة/فأصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٠٥ في الدعوى المرقمة ١٠٢/٢٠٠٤ حكما حوريا يقضى بإلغاء أوامر مطالبة المدعى عليهما الأول والثاني إضافة لوظيفتيهما للمدعى بالفروقات من راتب ومبالغ الاجازات لنهاية الخدمة وتحملها المصاريف وأتعاب المحاماة حيث وجدت المحكمة ان الصلة بالوظيفة انقطعت فسي ١٠/٢/٢٠٠٤ تاريخ الانفكك وان سلطة الائتلاف لم تفصح عن رأيها بعدم التمديد الآبي ٢١/١/٢٠٠٤ لذا فان تأخير الانفكك لم يكن بسبب من المدعى - المميز عليه - وان احكام الفقرة ٣ من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٨ نظمت حالات انفكك الموظف المحال على التقاعد وأوضحت ان الانفكك يكون من التاريخ الذي تم تحديده بأمر الإحالة على التقاعد وان التاريخ الثابت هو ١٠/٢/٢٠٠٤ لذا فان اعتبار الإحالة على التقاعد في ٣١/١٢/٢٠٠٣ لأسند له من القانون. ولعدم قناعة المدعى عليه الأول إضافة لوظيفته (وزارة العدل) بالحكم المذكور طلب نقضه للأسباب التي أوردتها وكيله بلاحته التمييزية أتمورخه في ١١/٥/٢٠٠٥ المقدم إلى هذه المحكمة بعدد ١٢/اتحادية/٢٠٠٥ كما طلب وكيل المدعى عليه الثاني اضافته لوظيفته نقض الحكم المذكور حيث يرى إن المميز عليه - المدعى من مواليد ١/٧/١٩٤٠ وعليه فان بقاءه في الوظيفة يكون قد انتهى بتاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٣ وان استمراره في الخدمة لغاية الانفكك لا سند له من القانون ولأسباب أخرى فصلها بلاحته المقدمة إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٥/٥/٢٠٠٥ بعدد ١٣/اتحادية/٢٠٠٥ .

القرار

/// لدى التفتيح والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعنين التمييزيين مقدمان ضمن المدة القانونية قرر قبولهما شكلا . ولتعلقهما

٢٠٠٥/١٣/١٢ اتحادية/تمييز/٢٠٠٥

أعلام / ١٣

بموضوع واحد قرر توحيدهما والنظر فيهما سوية. ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه غير صحيح ومخالف للقانون لأن المميز عليه (المدعي) قد تجاوز الثالثة والستين من العمر فمدت خدمته إلى يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١. وبذلك يكون قد أكمل السن القانونية للإحالة على التقاعد في هذا التاريخ. وقد أحيل المميز عليه (المدعي) على التقاعد بموجب الأمر القضائي ١٨ في ٢٠٠٤/١/١٠ لإكمال السن القانوني واعتباراً من ٢٠٠٣/١٢/٣١ بعد الظهر. وقد عدل أمر الانفكاك من الوظيفة بالأمر القضائي ٩٦ في ٢٠٠٤/٢/١٤ والذي عدل تاريخ الإحالة على التقاعد واعتباره من تاريخ الانفكاك وأنه انفك من الوظيفة بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٠ بالأمر الإداري المرقم ١٨١ في ٢٠٠٤/٢/١٠ الصادر من هيئة الإشراف العدلي. وحيث إن استمرار الموظف بوظيفته ومباشرته بعمله لا يمنع من اعتباره منغفاً من الوظيفة بتاريخ إكمال السن القانوني للإحالة على التقاعد. ذلك لأن الفقرة ٤ من المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ تنص على إن ((تتحتم إحالة الموظف على التقاعد عند إكمال الثالثة والستين من عمره)) كما إن الفقرة (١) من البند أولاً من قرار مجلس قيادة الثورة (المنحل) رقم ٢٠ في ١٩٨٨/١/٩ توجب فك الموظف المحال على التقاعد بسبب إكمال الثالثة والستين من العمر من وظيفته في اليوم المحدد لإكمال السن المذكور في ٢٠/٦ أو ١٢/٣١ بعد الظهر في حالة التمديد ولا يجوز تأخير انفكاكه إلا في الأحوال المنصوص عليها في القرار المذكور وليس من بينها استمراره ممارسة أعماله الوظيفية دون سند قانوني. هذا وإن مفاتحة الجهات العليا لطلب تمديد خدمة القاضي لا يكون سبباً لتأخير انفكاكه من الوظيفة إذا لم ترد الموافقة على التمديد قبل يوم ٢٠٠٣/١٢/٣١. لذلك فإن وزارة المالية ووزارة العدل محقتان بمطالبة المدعي (المميز عليه) بالمبالغ المصروفة له خطأ عن رواتب الأجازات الاعتيادية المترتبة البالغة (١٨٠) يوماً كما أنهما محقتان بمطالبته بالرواتب المصروفة له زيادة للفترة من ٢٠٠٤/١/١ والتي اعتبر ٢٠٠٤/٢/١٠ لأن المدعي يعتبر محالاً على التقاعد في ٢٠٠٣/١٢/٣١ وإن اعتبر تاريخ الانفكاك في ٢٠٠٥/٢/١٠ غير قانوني. وعليه قرر نقض الحكم المميز وإعادة

Republic of Iraq
The federal Supreme Court

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

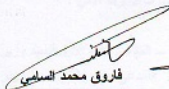
٢٠٠٥ / ١٣ / ١٢ اتحادية / تمييز / ٢٠٠٥

أعلام / ١٣

الاضطراب الى محكمتها لاتباع ما تقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعا للنتيجة وصدر
القرار بالاتفاق في ١٢ / رجب / ١٤٢٦ هـ الموافق ١٧ / ٨ / ٢٠٠٥ .



احمد الجليلي
القاضي الاقدم



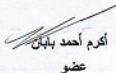
فاروق محمد السايدي
عضو



جعفر ناصر حسين
عضو



اكرم طه محمد
عضو



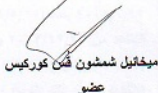
أكرم أحمد بابان
عضو



محمد صاهب النقشبندي
عضو



عبود صالح التميمي
عضو



ميخائيل شمشون قسبي
عضو